اشكالية الاقتصاد غير الرسمي وآثاره على الاقتصاد

THE PROBLEM OF THE INFORMAL ECONOMY AND ITS EFFECTS ON THE ECONOMY

أ .ساعـو بايـة[1] أ. سيار زوبيدة[2]

[1] أستاذة محاضرة ب ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج ،البويرة.
[2] أستاذة محاضرة أ ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

تاريخ الاستلام : 08 /12/ 2019 ؛ تاريخ المراجعة : 2020/01/16 ؛ تاريخ القبول : 2020/02/09

الملخص:

يعد الاقتصاد غير الرسمي ويسمى ايضا الاقتصاد الموازي، اقتصاد الظل، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد الاسود ...إلخ، من ابرز المواضيع التي تطرح نفسها على الساحة الدولية والوطنية، فهي مشكلة تمس جميع دول العالم وبالخصوص الدول النامية ،فقد اصبح واقع ملموس فيها ونظرا لمختلف الاثار الصاحبة للاقتصاد غير الرسمي على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ...الخ فإنه يتحتم على هذه الدول مواجهة هذه الظاهرة ومحاولة التحكم فيها والحد من خطورة الاثار المترتبة عنها.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد غير الرسمي ،الاقتصاد الموازي ،الأنشطة غير المشروعة .

تصنيف JEL : **E26**

Summary:

The informal economy, also known as the parallel economy, the shadow economy, the hidden economy, the black economy, etc., is one of the most important issues that pose itself on the international and national levels. It is a problem that affects all the countries of the world, especially the developing countries. The effects of the informal economy on various economic and social aspects ... etc., it is imperative that these countries to face this phenomenon and try to control it and reduce the seriousness of the consequences.

Keywords: informal economy, parallel economy, illegal activities.

JEL classification: E26

* **المؤلف المراسل**: ساعو باية ، saoubaya@gmail.com

مقدمة:

يعتبر الاقتصاد غير الرسمي من أهم المواضيع اثارة للجدل في الوقت الراهن وأثار اهتمام الباحثين الاقتصاديين وصانعوا القرارات في مختلف اقتصاديات دول العالم وهذا نظرا على أنه يشكل أكبر مشكل يهدد الاقتصاد الحقيقي للدولة مما يعني التهرب الضريبي والذي يؤثر سلبا على الميزانية العامة للدولة وعلى جميع مستويات الانفاق العام ويشمل كافة الانشطة الاقتصادية التي يمارسها الافراد أو المؤسسات ولم تسجل بشكل رسمي ولات تدخل في حسابات الدخل القومي ولا تخضع لقوانين وتشريعات الدولة .

وعليه فإن الاقتصاد غير رسمي هو مظهر من مظاهر التخلف في المجتمعات لما يحمله من جوانب سلبية كهدر الموارد الاقتصادية للدولة (الموارد المالية والبشرية)، وعلى ضوء ما سبق ايضا فإن معظم دول العالم النامي تعاني من مشكل الاقتصاد غير الرسمي ،وذلك يعود الى التحولات والتغيرات التي عرفتها اقتصادياتها في مختلف مراحل تطورها.

ومما سبق يمكن طرح **اشكالية** دراستنا هذه كالاتي :

ما لمقصود بالاقتصاد غير الرسمي؟ وما آثاره على الاقتصاد والمجتمع ؟

لمحاولة الاجابة على الاشكالية تم الاستعانة بجملة من **الأسئلة الفرعية** التالية :

- ما معنى ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ؟
- ماهي مميزات الاقتصاد غير الرسمي وماهي خصائصه؟
- ماهي الآثار المترتبة عن هذه الظاهرة ؟

فرضيات الدراسة:

- تعتبر ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي انعكاس لما يعيشه المجتمع في أي اقتصاد كان، اوفي أي دولة ما .
- يعتبر التضخم وارتفاع معدلات الضرائب من أهم ميزات الاقتصاد غير الرسمي .
- للقطاع غير الرسمي القدرة على امتصاص البطالة وتوفير مناصب العمل.

اهمية الموضوع :

تكمن **اهمية** هذه الدراسة في الكشف عن المفاهيم النظرية لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وكذا التعرف على مختلف المصطلحات المماثلة له، مع ابراز الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية له على أي دولة، ومحاولة ايجاد حلول معالجة هذه الظاهرة .

المنهج المتبع:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من اجل الاحاطة بجميع جوانب الموضوع، وتحليل اهم الافكار المرتبطة بالاقتصاد الموازي.
ولعله من المناسب أن نبين في هذه الدراسة **محاور العمل الرئيسية** والتي تتمثل فيما يلي :

المحور الأول : مفاهيم عامة حول الاقتصاد غير الرسمي .

المحور الثاني : أسباب نمو وانتشار الاقتصاد غير الرسمي.

المحور الثالث : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي .

المحور الأول :مفاهيم عامة حول الاقتصاد غير الرسمي

أولا: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي

يمكن تعريف الاقتصاد غير الرسمي بصفته مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المتنوعة والمشاريع التجارية والعمال غير النظاميين أو الذين لا يستفيدون من حماية الدولة ،ووفقا لتعريف منظمة العمل الدولية يتألف القطاع غير الرسمي من " مشاريع تجارية خاصة غير منظمة بصورة قانونية " وغير مسجلة وفقا لأي شكل من الاشكال المحددة للتشريع الوطني[1])، بيد أن العمالة غير النظامية أوسع نطاق وتتألف من جميع فرص العمل في القطاع غير رسمي زائد العمال الذين يعملون بصورة غير نظامية فيه.

كما يمكن تعريفه أيضا " بأنه كافة الانشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة وإما هذه الانشطة المولدة للدخل تعد مخلفة للنظام القانوني السائد في البلاد "[2].

وقد عرفه المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أيضا على أنه "مفهوم وطرح اقتصادي وسوسيولوجي يستعمل للدلالة على جزء من الاقتصاد وكذلك نموذج ومنوال انشاء الشركات ،بحيث يعتبر شاذ مقارنة بالمؤسسات النظامية وكل ما يتطلبه انشاؤها من توفر عناصر تبدوا أحيانا شبه بديهية كالتسجيل في السجل الجبائي ،التسجيل في السجل التجاري ،التوظيف الشرعي للعمال ،الاشتراك في صندوق الضمان الاجتماعي ،التمويل من القنوات المصرفية الرسمية ،التسيير الرسمي والقانوني " [3].

كما يشير مفهوم الاقتصاد غير الرسمي إلى الفعاليات الاقتصادية التي تحصل خارج الضوابط والتشريعات النافذة وموافقة السلطات الرسمية ولا تظهر بياناتها واحصاءاتها في المنشورات الرسمية بما فيه الدخول المكتسبة وغير الواردة في الحسابات القومية ،وقد حفل الادب الاقتصادي بالعديد من التسميات التي تستخدم لوصف هذه الظاهرة فهناك الاقتصاد غير الرسمي ،الاقتصاد الأسود، اقتصاد الظل، الاقتصاد الموازي ،الاقتصاد الخفي ،الاقتصاد السري ،الاقتصاد الجانبي ،الاقتصاد السفلي ،الاقتصاد الثانوي وغيرها ،وبصرف النظر عن هذه التسميات فإن هذه الظاهرة ليست حديثة العهد أو قاصرة على نظام اقتصادي معين دون الأخر بل يمكن أن تظهر في جميع الانظمة الاقتصادية باختلاف الفلسفات الي تؤطر ادارة الاقتصاد وباختلاف مستوى تطورها ،اذ أن ظاهرة اقتصاد الظل موجودة في الاقتصاديات ذات النظام الحر وفي تلك التي تدار مركزيا وفي الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء ،إلا أن العامل المقرر لنشوء الاقتصاد الموازي هو الذي يتباين بين المجتمعات ويحدد كذلك مدى انتشاره ونموه ،وتعد الضوابط والقيود التي تفرضها السلطات المركزية على الفعاليات الاقتصادية المحدد الاساس لنشوء اقتصاد الظل فهو يتقلص في الانظمة الاقتصادية المدارة بقوى السوق وقلة القيود الادارية وتكاد أن تنحصر بالفعاليات الاقتصادية ذات الاضرار الاجتماعية والصحية، مثل تهريب المخدرات ،وفي المقبل يتسع نطاق الاقتصاد الموازي في الاقتصاديات النامية ذات القطاع العام الواسع[4] .

إن اقتصاد الظل لا يشمل فقط الانشطة غير المشروعة بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يُبلغ بها والمتحصلة من انتاج السلع والخدمات المشروعة ،سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة ،ومن ثم فإن اقتصاد الظل يشمل جميع الانشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة بشكل عام إذا ما أُبلغت بها السلطات الضريبية [5].والجدول التالي يبين نوع هذه الانشطة (المشروعة وغير المشروعة) .

جدول : أنواع الانشطة الاقتصادية الخفية

نوع النشاط	المعاملات النقدية	المعاملات غير نقدية
الأنشطة غير مشروعة	الاتجار في السلع المسروقة، الاتجار في المخدرات وتصنيعها، الدعارة والقمار ،التهريب والاحتيال. التهرب الضريبي وتجنب دفع الضرائب.	مقايضة المخدرات والسلع المسروقة او المهربة، انتاج المخدرات او زراعة النباتات المخدرة للاستعمال الشخصي، السرقة للاستعمال الشخصي.
الأنشطة المشروعة	دخل الاعمال الحرة الذي لا يتم الابلاغ به ،الاجور والمرتبات والاصول التي يحصل عليها الفرد من الاعمال غير الملغ بها والتي تتصل بالخدمات والسلع المشروعة .التخفيضات والمزايا الاضافية التي تمنح للموظفين.	تبادل الخدمات والسلع المشروعة ،جميع الاعمال التي يقوم بها الفرد بنفسه والمساعدة التي يحصل عليها من الغير.

المصدر: فريدريك شنايدر، دومينيك انستي، قضايا اقتصادية30 ،الاختباء وراء الظلال، نمو الاقتصاد الخفي ،صندوق النقد الدولي ،واشنطن ، مارس 2002 ،ص 2 .

وفي العموم يمكن أن نقول عن اقتصاد أنه اقتصاد موازي إذا انتشرت فيه بعض المظاهر التالية للأنشطة المختلفة[6] :

- انتشار الاسواق الشعبية والباعة المتجولين بكل أشكالهم.
- وجود عديد من الفلاحين الذين يقومون بإنتاج السلع في مزارعهم الخاصة ،ولا يتم تدوينها في حسابات الناتج المحلي .
- وجود عدد كبير من سيارات الأجرة التي لا تخضع للضرائب واحيانا ليس لها علامة مميزة .
- التجارة في النقد الاجنبي .
- التجارة في السلع المحظورة محليا وعالميا كالمخدرات وغيرها .
- تهريب السلع والبشر عبر الحدود مع الدول المجاورة.

في الأخير يمكننا القول بأن الاقتصاد الموازي هو ذلك الاقتصاد غير المنظم بحيث يشمل جميع الانشطة الاقتصادية المشروعة وغير المشروعة ،ينتج عنها سلع وخدمات نقدية وغير نقدية بعيدة عن الرقابة والتنظيم ،ويصعب قياسها بالمقاييس الاحصائية ،فبالتالي لا تخضع الدخول المتولدة عنها للضرائب ولا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي ،ومع ذلك فمن صعب جدا التوصل إلى تعريف دقيق للاقتصاد غير الرسمي لأنه يتطور باستمرار حسب التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي واللوائح التنظيمية .

ثانيا: نشأة الاقتصاد غير الرسمي

لو سلطنا الضوء على المراحل التي مرت بها المجتمعات للاحظنا أن بروز الاقتصاد غير الرسمي سبق الاقتصاد الرسمي و الدولة بحد ذاتها ،حيث أ، في المجتمعات البدائية الأولى كان الافراد يزاولون نشاطات اقتصادية بسيطة تتماشى مع احتياجاتهم البسيطة ،لذلك كانوا ليسوا مجبرين على التصريح بالأعمال التي كانوا يقومون بها ،بسبب عدم تواجد هيئة تقوم على تنظيم العلاقات فيما بينهم من ناحية وبين الافراد مكن ناحية أخرى ،حيث لم تكن هناك الحاجة للحصول على ترخيص للقيام بالأعمال الاقتصادية والتجارية ،بالتالي يمكن القول بأن هذه الانشطة بدأت بصورة رسمية في ظل غياب الدولة عن النشاط الاقتصادي ،لكن مع تنامي المجتمعات وكثرة الاضطرابات بين الافراد أصبحوا في حاجة غالى من ينظم شؤونهم ويحمي مصالحهم ، لذلك تنازلوا عن جزء من حرياتهم العامة لصالح هيئة عامة تضطلع بهذه المهمة .وهكذا ظهرت الدولة كحل اداري وتشريعي نشأت بالاتفاق الضمني بين أفراد المجتمع لتنظيم شؤونهم مقابل أن يسددوا جزءا من مداخيلهم لفائدتها ،وعليه أصبحت تلك الانشطة تخضع للقوانين والتنظيمات الادارية أو ما يعرف بالاقتصاد الرسمي[7].

وقد ازداد الحوار حول الاقتصاد غير الرسمي منذ اكتشاف المفهوم في بداية السبعينات في افريقيا حينما ابتكر كيث هارت مفهوما جديدا هو اللارسمية جذب اهتمام الدارسين له ،حيث قام بطرح ورقة عمل خلال مؤتمر حول البطالة في المناطق الحضرية في افريقيا والذي انعقد عام 1971 ،بحيث اعتمد على العمل الميداني الذي قام به في مدينة أكرا عاصمة غانا ،وناقش من خلالها قضية فقراء المناطق الحضرية بالقول بأنهم " ليسوا عاطلين عن العمل "حيث انهم غالبا ما كانوا يعملون مقابل عوائد متدنية وغير منتظمة ،كما لم يتم تنظيم الاجور بطريقة قانونية ،بالإضافة إلى أنها قد كانت مخفية عن التنظيم الاداري "[8]،

وبعد ذلك استخدمت منظمة العمل الدولية تعبير الاقتصاد غير الرسمي سنة 1972 ،وذلك في الدراسة التي قام بها المكتب الدولي للعمل والتي عرفت بتقرير كينيا ،وفي هذا التقرير أطلق بصفة رسمية تسمية الاقتصاد غير الرسمي (économie informelle) على النشاطات التي لا تخضع لعمليات الاحصاء الرسمية أو التنظيم والحماية من قبل الحكومات[9] .

ويعد جوتمان أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة عندما نشر بحثه عن الاقتصاد السفلي ،والذي أشار فيه إلى أن المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي ليست بهذا القدر الهيّن الذي يمكن معه إهمالها ،ونتيجة لذلك حاول الكثير من الاقتصاديين إثبات الفرضية التي طرحها جوتمان وذلك من خلال التأكد من الأهمية النسبية للاقتصاديات الخفية في دول العالم المختلفة[10].

ثالثا :من القطاع غير الرسمي إلى الاقتصاد غير الرسمي

أظهر تجدد الاهتمام بالقطاع غير الرسمي وتحليل أنماط السمة غير الرسمية في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النمية خلال التسعينات استمرار السمة غير الرسمية وتزايدها، مما أدى إلى اعادة التفكير في القطاع غير الرسمي من الاساس وأسفر عن تعميق إدراك حقيقة أبعاده وديناميكيته ،وفي عام 2002

فتحت منظمة العمل الدولية آفاقا جديدة فيما يتعلق بالمناقشات الدائرة حول السمة غير المنظمة بتوسيع نطاقها المفاهيمي ،من ظاهرة على نطاق "القطاع "إلى ظاهرة على نطاق " الاقتصاد" ،ومن مفهوم قائم على المنشأة إلى مفهوم لا يشمل وحدة الانتاج فحسب بل أيضا خصائص الوظيفة أو العامل .وأتاح هذا الفهم الموسع للسمة غير المنظمة فرصة لتحديد تصورات أدق وخاصة بكل بلد لأسباب هذه الاخيرة وعواقبها وسماتها وابراز الصلات القائمة بينها والاقتصاد غير الرسمي والبيئة التنظيمية الرسمية[11].

المحور الثاني : أسباب نمو وانتشار الاقتصاد غير الرسمي

أولا :خصائص ومميزات الاقتصاد غير الرسمي

على الرغم من اشكالية تعريف الاقتصاد الرسمي على الصعيد العالمي وغياب اجماع على تعريفه فإن الدراسات المختلفة تشير إلى أنه اقتصاد يظم تشكيلة واسعة من الانشطة الاقتصادية التي يجمع بينه بعض الميزات المشتركة ومن أبرزها [12]:

- ✓ صغر حجم هذا القطاع ،والذي ربما يتخذ جزءا من المنزل كورشة تتم فيه عمليات الانتاج ما يدل على مرونة هذا القطاع وتنوع أنماطه .
- ✓ اعتماد أغلب مؤسسات في الاقتصاد غير رسمي على رأسمال ضئيل .
- ✓ افتقار معظم مؤسسات هذا القطاع للتكنولوجيا الحديثة .
- ✓ سيادة طابع الفردية أو العائلية على المشاريع غير المنظمة ،وفي حال استخدمت عمال يكون عددهم محدود يقل في العادة عن 5 أفراد ،وهم إما من العائلة أو الاقارب أو أفراد يعملون مقابل أجر ،كما يتسم العاملون بها بتدني المستوى التعليمي وتدني مستوى المهارة والخبرة .
- ✓ تمايز الاجور في هذا القطاع تبعا لطبيعة النشاط الممارس ،وتبعا للنوع الاجتماعي وعمر المستخدمين .
- ✓ اتسام مؤسسات هذا القطاع بتقسيم عمل وفقا لرتيبة معينة وغالبا ما يتولى صاحب العمل ادارة المشروع ،والاشراف على جوانب عمله المختلفة .
- ✓ اعتماد مؤسسات هذا الاخير عادة على المواد الخام المحلية، ومن تجار متخصصين .
- ✓ كما تستخدم أيضا هذه المؤسسات وسائط غير رسمية في عملية التسويق، وغالبا ما توجه منتجاتها للأسواق المحلية وللفئات الفقيرة تحديدا.
- ✓ غياب أو تدني الالتزام بقوانين التسجيل، والضرائب، والقوانين المنظمة للعمل.

ثانيا :العوامل المساعدة على انتشار الاقتصاد غير الرسمي

تختلف أسباب نمو اقتصاد الموازي من دولة لأخرى ،إلا أنه من الممكن بصفة عامة حصر هذه الأسباب في الآتي :

1 ـ ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم الملحقة بها : كلما تعرضت الانشطة الاقتصادية في الاقتصاد الرسمي للمزيد من الضرائب والى التوسع في تعددها، كلما كان ذلك دافعا مشجعا للأشخاص وأصحاب المؤسسات والتوجه نحو العمل في الاقتصاد الموازي ،تجنبا لهذه الأعباء المتزايدة التي قد تقلل من دخولهم وأرباحهم[13].

2 ـ عجز الموازنة العامة للدولة : والذي يعني زيادة النفقات العامة على الايرادات من أسباب نشوء اقتصاد الظل ،فقد تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب جديدة أو رفع معدلات ضرائب قائمة لحل مشكلة العجز ،الامر الذي يؤدي بالمواطنين إلى الالتفاف عليها مما قد يسبب في مشكلة اقتصاد الظل .

3 ـ الافراط في التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي : يؤدي التدخل المفرط للدولة في الشؤون الاقتصادية وفي مختلف الأنشطة، الى زيادة القيود والضغوط الادارية على الافراد والمتعاملين الاقتصاديين مما يؤدي بهم إلى تحايل على هذه الاخيرة ،ومن بين هذه القيود نجد مثلا : القيود على الحد الادنى للأجور ،القيود الحكومية التي تفرض على انتاج السلع بغرض حماية المستهلك ،نظام الرقابة على الصرف الأجنبي...إلخ .

4 ـ ندرة السلع: بمعنى اختلال هيكل الإنتاج المحلي وندرة العرض فهذه الخاصية تمتاز بها الدول النامية التي تعاني من اختلالات هيكلية عميقة في اقتصادها، والذي يترتب عنه عجز مستمر في عرض السلع الاستهلاكية و الرأسمالية، في هذه الحالة يكون التوجه الى الاستيراد من الخارج لتلبية احتياجات الطلب الداخلي، وما ينجر عنه من زيادة في الأسعار لهذه المواد مما يؤدي الى انخفاض القدرة الشرائية لأغلبية المواطنين (محدودي الدخل والطبقة الوسطى في المجتمع) مما يدفعهم الى انتاج هذه السلع في تطاق الاقتصاد الموازي لتلبية أو مواجهة الطلب المتزايد عليها محليا .

5 ـ البطالة وانخفاض مستوى الدخل: ضعف قدرات القطاع الصناعي على استيعاب اليد العاملة في وظائف اكثر انتاجية، بالإضافة الى الهجرة من الارياف نحو المناطق الحضرية فالتوسع الصناعي لا يواكب في أحيان كثيرة زيادة فرص العمل الصناعية، وكذلك وجود فجوة كبيرة بين عرض العمل و الطلب عليه مما يؤدي بالأفراد إلى البحث عن فرص العمل غير الرسمية ،وبالنسبة لانخفاض مستوى الدخل يساهم هو الاخر في توسع الاقتصاد غير الرسمي، بحيث أن زيادة معدل النمو السكاني وارتفاع معدلات التضخم كلها تؤدي الى انخفاض قيمة الدخل الحقيقي وكذلك انخفاض مستويات الاجور المادية والمعنوية والتي لا تتناسب مع مستوى المعيشة قد تشجع الافراد إلى التهرب من الوظائف الرسمية إلى الوظائف غير رسمية.

6 ـ تنامي عدد المؤسسات المصغرة والفردية :تكمن مسؤولية هذه المؤسسات في نمو الاقتصاد الموازي بنسبة لا يستهان بها في تفضيل تعاملاتها باستخدام النقود السائلة بدلا عن البنوك والنظم الائتمانية الاخرى ، فهذه المؤسسات أصلا تعمل في ظل افتراض عدم وجود الضرائب ، ولهذا السبب نجد أن أي محاولة لتطبيق النظم الضريبية يترتب عليها إفلاس عدد كبير مثل هذا النوع من المؤسسات.

7 ـ البيروقراطية والفساد الاداري :إن ازدياد التعقيدات الادارية التي تضعها الدولة والتي من الصعب معها الحصول على التراخيص والتصريحات ،تؤدي إلى ظهور طائفة والتي عادة ما تكون من الموظفين العموميين من المستفيدين الذين يقومون بإنهاء هذه الاجراءات والمعاملات وأحذ رشوة أو عمولة في المقابل .

بالإضافة إلى ما سبق هناك مجموعة من العوامل الأخرى التي تساهم في إزهار ظاهرة الاقتصاد الموازي وهي[14] :

ـ بحث المؤسسات في اطار المنافسة الدولية عن اليد العاملة الرخيصة في البلدان النامية والتي تستغل وتوظف بطرق غير قانونية .

ـ النمو الديمغرافي المتزايد والفجوة بين مخرجات المؤسسات التعليمية وفرص العمل .

ـ الآثار السلبية الناتجة عن الاصلاحات الهيكلية ،الخوصصة والأزمات الاقتصادية.

ـ تعلم المرأة أصبح يساهم بدوره في زيادة حدة البطالة وتنامي الاقتصاد الموازي .

ـ عدم قدرة الدولة على تلبية كل حاجات المجتمع خاصة في ميدان الشغل.

ثالثا :الفئات التي تعمل في الاقتصاد غير الرسمي :يتضمن الاقتصاد غير الرسمي فئات العمل التالية[15] :

- **أصحاب المؤسسات الصغرى**: تنشط في المجالات الحرفية وتشغل عددا محدودا من العمال، وقد شهدت هذا النوع من المؤسسات تطورا ملحوظا في السنوات الاخيرة ،بعد أن تفاقمت البطالة وبروز ظاهرة تسريح العمال .
- **العاملون لحسابهم الخاص**: وهم أهم صنف يعمل في هذا القطاع ،ويشمل عادة المشتغلين بصفة مستقلة وفردية وتساعدهم يد عاملة عائلية ،ولا يلجؤون الى الاقراض لعدم ملكيتهم للضمانات ،ويشغلون عمال عديمي الكفاءة ويشكون في العادة من ضعف التمويل ،وترتكز أنشطتهم غالبا في محلات صغيرة الحجم و المساحة أو العمل في المنزل .
- **العاملون لحساب الغير**: تشتغل هذه الفئة في مؤسسات صغيرة وبأجور زهيدة أقل بكثير من الأجور المدفوعة في القطاع الرسمي ،ولا يتمتع هؤلاء العمال بالعطل الأسبوعية أو السنوية ولا ينظمون الى أنظمة الحماية الاجتماعية.

المحور الثالث :الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي. تصنف معظم الدراسات التي تمت على الاقتصاد غير الرسمي الآثار المترتبة عنه إلى جوانب سلبية فيه واثار ذلك على الاقتصاد والمجتمع ،وآثار ايجابية تعد كحل للازمات بحيث يلعب دور المهدئ الاجتماعي ،وكمساهم في خلق مناصب العمل و توليد الثروة لبعض الأسر الفقيرة.

أولا: معايير الاقتصاد غير الرسمي :

يتم تحديد المعايير التي يستند إليها هذا الأخير إلى:

ـ معيار المشروعية: وهو عبارة عن قانون الدولة الذي يلعب دور حيوي في توجيه النظام الاقتصادي وبالتالي ينقسم إلى أنشطة مشروعة وأنشطة غير مشروعة.

ـ معيار خصائص السوق: تقسم الأنشطة وفقا لهذا المعيار ألى أنشطة نقدية تستخدم النقود كوسيط للتبادل ،وأنشطة غير نقدية تتم باستخدام أسلوب المقايضة.

ـ معيار الدخل: يتم تقسيمه إلى الدخل المسجل ويمثل الجزء من اجمالي الدخل القومي ،والدخل غير مسجل فيه ولم يدرج في الحسابات القومية .

ـ معيار العلاقة بالدولة : وفقا لهذا المعيار يقسم الاقتصاد الكلي إلى :الاقتصاد عام رسمي ،و اقتصاد خاص رسمي ،واقتصاد غير رسمي .

ثانيا :الآثار الايجابية للاقتصاد غير الرسمي .

1 ـ يقوم القطاع الموازي بوظائف ذات فائدة لاقتصاديات الدول النامية ،فهو يخفف من وطأة البطالة فيها، وذلك بتوفير فرص عمل للعمال غير المهرة خاصة ،كما أنه له القدرة على امتصاص العمال الذين يستبعدون من أنشطة جديدة ،وهو بالتالي يمثل مصدر مهم للعاملة والدخل بالنسبة لهؤلاء ،كمايساهم الاقتصاد الموازي أيضا في التخفيف من الآثار الاجتماعية للبطالة كالانحرافات التي تهدد الاستقرار الاجتماعي ،وأثبت مع الوقت قدرته على الاستثمار الامثل للمدخرات الصغيرة وتحويلها إلى استثمارات منتجة .

2 ـ يوفر القطاع غير الرسمي احتياطي عمل هائل يمكن للقطاع الرسمي أن يلجأ إليه في فترات التوسع الاقتصادي ،بمعنى أخر يقوم القطاع غير الرسمي باستيعاب فائض العمالة عندما يكون الاقتصاد في حالة الانكماش ،ويعيد طرح هذا الفائض في الاقتصاد عندما يكون في حالة توسع ،وهو بذلك يساعد الى حد ما التقليل من الخلل في سوق العمل بين العرض والطلب في فترات الانكماش والتوسع .

3 ـ يقوم القطاع غير الرسمي بدور مساعد للقطاع الرسمي في توفير السلع والخدمات لتلبية احتياجات المجتمع في حال تعذر على القطاع الرسمي تأمينه.

ثالثا: الاثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي :تتلخص الاثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي في :

الآثار الاقتصادية :

1 ـ النمو الاقتصادي :طبقا لبعض الدراسات فإن اقتصاد الموازي يؤدي إلى كبح نمو اجمالي الناتج المحلي في حال انكماشه وهذا بزيادة الايرادات الضريبية مما يستحدث زيادة الانفاق العام خصوصا على البنى التحتية والخدمات التي تعزز التوسع في الانتاج ،

2 ـ عدم مصداقية المعلومات: إن حجم الاقتصاد الرسمي ومعدل تطوره يؤثر سلبا على استقرار السياسيات الاقتصادية وفشلها أحيانا ،فكلما انعدمت المصداقية في المعلومات الرسمية وكبرت الفجوة بينها وبين المعلومات الحقيقية انعدمت الفاعلية والنجاعة للسياسة الاقتصادية المنتهجة ،لأن الاستراتيجية الاقتصادية تكون دائما مرسومة على أساس المؤشرات الاقتصادية الرسمية دون الاخذ بالعين الاعتبار الانشطة غير الرسمية[16].

3 ـ فقدان حصيلة الضريبة :إن جانبا من الدخل الذي يتم توليده داخل الاقتصاد غير الرسمي لا يدفع ضرائب ،بحيث الافراد فيه لا يكشفون عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم التي يقومون بها للسلطات الضريبية.

4 ـ السياسة النقدية :وجود الاقتصاد الموازي يعني زيادة الطلب على النقود وبذلك تقل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة ،وتصبح سياسة البنك المركزي ليس لها أي تأثير مباشر على ذلك الجزء من الأساس النقدي[17] .

5 ـ **التحولات الاجتماعية** : تخلق منح البطالة حافز سلبي يثني المنتفعين بها عن العمل في الاقتصاد الرسمي فقد تؤدي هذه التحويلات إلى زيادة دخلهم الكلي بدرجة ملحوظة ولا تحول دون عملهم بالأنشطة الخفية [18].

الآثار الاجتماعية :تظهر هذه الآثار السلبية في التالي [19]:

ـ غياب الحماية الاجتماعية ،وما ينتج عن ذلك من أخطار اجتماعية على العمال .

ـ يساعد على انتشار الجريمة وانحراف الشباب لممارسة الأنشطة غير شرعية .

ـ عدم المساواة بين عمال القطاع الرسمي والقطاع المضاد خاصة فيما يتعلق بتوزيع العبء الضريبي .

ـ استغلال الاطفال والنساء في محيط تنعدم فيه أدنى شروط العمل .

ـ الاخلال بمبدأ العدالة في توزيع الدخول، حيث يرتفع دخول بعض الفئات العاملة في الانشطة الخفية مثل السماسرة والوسطاء وتجار العقارات ...إلخ ،في الوقت الذي فيه يتضرر أصحاب الدخول الثابتة وبالتالي ظهور الطبقية في المجتمع .

ـ ظهور الفساد بأشكاله المتعددة ،الفساد المالي والاداري والاجتماعي والاخلاقي ...إلخ.

رابعا: مزايا التحول من الاقتصاد غير رسمي إلى اقتصاد رسمي

تعد قضية تحول من القطاع غير رسمي إلى قطاع رسمي أحد الموضوعات الحيوية متعددة الجوانب، فقديما كان ينظر إلى الاقتصاد الموازي على أنه وسيلة للتهرب من الأعباء الضريبية والاجتماعية والتحايل على القيود الرسمية ،والأن أصبح ينظر لهذا النشاط غير الرسمي على أساس أنه عبء على هذه المؤسسات وأن بقاء هذه الاخيرة خارج القطاع الرسمي، يحرمها من الآثار الايجابية التي تتحقق للمشروعات التي تتحول للعمل في القطاع الرسمي، وأهم مزايا التحول لهذا الاقتصاد إلى اقتصاد رسمي ما يلي[20] :

ـ أنه وسيلة لزيادة الموارد المالية للدولة .

ـ اتاحة مزيد من فرص استفادة المؤسسات من المميزات الاقتصاد الرسمي.

ـ زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر ،حيث أثبتت عدد من الدراسات وجود علاقة موجبة بين تطبيق القوانين والنمو الاقتصادي ،وكذا بين النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر.

ـ مزيد من الحماية للفئات المهمشة من العمال وأصحاب العمل ،تجنب التكاليف الي تتحملها هذه المشروعات للبقاء في القطاع غير رسمي .

الخاتمة :

من خلال هذه الدراسة نستنتج أن هناك اختلاف في تعريف الاقتصاد غير الرسمي ومجالاته، وتعدد مصطلحاته التي تشير الى نفس المعنى ومنها :الاقتصاد الموازي ،اقتصاد الظل ،اقتصاد الخفي ...إلخ، كما أن هذه الظاهرة تنشأ في ظروف الازمات الاقتصادية وتمتد إلى فترات بعيدة المدى دون التخلص من آثاره في المدى القصير ،بالإضافة فإن أسباب أو العوامل المساعدة على بروزها متعددة أيضا ،ولكن نجد من أهمها هو العبء الضريبي ،وكثرة القوانين وتعقدها، انتشار البطالة وتفاقمها هذا لعجز الدولة على توفير مناصب العمل وغيرها.

النتائج العامة لدراسة:

- بالنسبة **لفرضيات** الدراسة: فإن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي منتشر وبكثرة في الدول او في الاقتصاديات التي تعرف ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة وتدني مستويات المعيشة فيها، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الاولى فالاقتصاد الموازي انعكاس لحالة المجتمع في هذه الاخيرة.

اما بالنسبة للفرضية الثانية فمميزات الاقتصاد غير الرسمي متعددة بتعدد مظاهره والانشطة التي تمارس فيه، وليس فقط من ميزاته التضخم وارتفاع معلات الضرائب بل تتعدى ذلك وصولا الى البيروقراطية والفساد وبأنواعه، وهذا ما يؤكد عدم صحة هذه الفرضية، اما الفرضية الثالثة والاخيرة فهي صحيحة وهي تؤكد على ان الاقتصاد غير الرسمي يستقطب الكثير من فئات الاعمار من نساء واطفال وشيوخ، وكذا الاعمال والمهن الحرة لمختلف هذه الفئات المستبعدة من الاقتصاد الرسمي او حتى ينتمون اليه.

- وعلى الرغم من أن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي تعد من حقائق الحياة منذ عهد بعيد، وبالرغم من تزايد معدلاتها في جميع أنحاء العالم ،فإن معظم الاقتصاديات تحاول جاهدة السيطرة على نموها نظرا للعواقب الوخيمة أو الآثار السلبية على الاقتصاد والمجتمع.

- ازدهار الاقتصاد غير الرسمي ينال من موثوقية الاحصاءات الرسمية (عن البطالة ،الدخل ،الاستهلاك) وهو ما يؤدي إلى اتخاذ سياسات اقتصادية غير مثلى.

- ضياع جزء كبير من ايرادات الخزينة العمومية للدولة والخطورة التي يشكلها على الاقتصاد الرسمي .

- معظم المعاملات التي تتم في الاقتصاد الموازي تتم نقدا ،وبالتالي زيادة النشاط في هذا الاخير يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود .

- التجارة في السلع وخدمات ممنوعة أو حتى محرمة شرعا وقانونا، وهو ما يساهم في إحداث أضرار وخسائر لأفراد المجتمع .

- من بين الجوانب الايجابية للاقتصاد غير الرسمي والتي لها فوائد على المجتمع مثلا خلق فرص عمل وامتصاص جزء من البطالة ،تنشيط بعض الصناعات الحرفية و الصناعات الصغيرة والمصغرة ،كذلك تخفيف من حدة الفقر من خلال دمج العمالة الفقيرة وغير المهرة في النشاط الاقتصادي .

التوصيات :

- الاعتراف الرسمي بالأنشطة الاقتصادية غير المشروعة غير الاجرامية وفقا لايطار تشريعي بسيط وغير معقد، وذلك كسياسة مهمة من سياسات الاصلاح الاقتصادي .

- التركيز على تقوية الوازع الديني والاخلاقي والالتزام الذي من شأنه أن يبعد الأفراد أو حتى المجتمعات عن المعاملات غير الشرعية.

- توجيه الاستثمارات للقطاعات المنتجة التي تمكن من توفير فرص شغل دائمة ومحاولة استيعاب اليد العاملة القادمة إلى السوق، وتوفير السلع والخدمات بأسعار معقولة .

- تبسيط وتسهيل اجراءات تأسيس المقاولات الصغيرة والمصغرة بصفة رسمية وفي نفس الوقت متابعتها عن طرق الرقابة الدورية لها .

- تحسين الرواتب والأجور في القطاع الرسمي، بما يتضمن تحسين الدخل ورفع القدرة الشرائية .

- ضرورة وجود تسير جيد لغلق المجال أمام انتشار الرشوة والفساد و البيروقراطية، وتفعيل القوانين لمكافحة معظم اوجه هذه الجرائم داخل الاقتصاد الوطني.

- ضرورة تنسيق السياسات الحكومة المعنية بالقطاع غير الرسمي، وتبسيط الاجراءات لإنشاء المشاريع الاقتصادية ومنح تحفيزات للاندماج في القطاع الرسمي.

- تعديل النظام الضريبي وتخفيض معدلاته بما يتماشى مع واقع الدولة ووضعيتها الحقيقية .

- العمل على تنسيق بين مختلف الادارات والمؤسسات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي (ادارة الجمارك ، إدارة الضرائب ،وزارة التجارة وغيرها) .

قائمة المراجع :

1 ـ أناند غروفر (2012، أفريل)، تقرير خاص المعني بحق كل انسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية ، مجلس حقوق الانسان ،الدورة العشرون ،البند 3 من جدول الاعمال، تعزيز وحماية جميع حقوق الانسان ،المدنية والسياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية ،الجمعية العامة ،الامم المتحدة، ص 6 .

2 ـ بودلال علي (2017، مارس)،القطاع غير رسمي في الجزائر، مظاهره، مجالاته، وسبل استقطابه، Maghreb Review of Economics and Management ;vol 4 ;n1 ;p150 عن الموقع الالكتروني :www.asjp.cerist.dz ,le 05/11/2018

3 ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (2004، جوان)، القطاع غير الرسمي، أوهام وحقائق، دورة 24، الجزائر، ص 39 .

4 ـ شهاب حمد شيحان (2013)، اقتصاد الظل بين السببية والتحييد (العراق حالة دراسية)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 5، العدد 10، العراق، ص3 .

5 ـ فريديريك شنايدر (2002، مارس)، دومينيك انستي، قضايا اقتصادية 30، الاختباء وراء الظلال، نمو الاقتصاد الخفي صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص 2 .عن الموقع الالكتروني: www.imf.org,le08/11/2018

6 ـ ربيعة عاشور المبسوط (2015، سبتمبر)، الابعاد المترتبة على ظاهرة الاقتصاد الخفي الليبي ،مجلة العلوم الانسانية والتطبيقية ،العدد السادس والعشرون، الجامعة الأسمرية الاسلامية ، ص55 ،عن الموقع الالكتروني :www.asmarya.edu.ly ;le10/11/2018

7 ـ بيرش عبد الكريم (2007، نوفمبر)، مداخلة بعنوان الاقتصاد غير الرسمي بين الطرح النظري والواقع العملي ،الملتقى العلمي الوطني "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، الآثار وسبل الترويض "جامعة سعيدة، الجزائر.

8 ـ حمودة رشيدة (2011-2012)، استراتيجيات ادارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة ،دراسة مقارنة بين تجربتي الجزائر ومصر، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير ،تخصص الادارة الاستراتيجية للتنمية المستدامة ،جامعة فرحات عباس ،سطيف ، ص 4 .

9 ـ برحمون حياة (2009-2010)، الاقتصاد غير رسمي في وآثره على اقتصاديات الدول النامية ،دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،فرع اقتصاديات المالية والبنوك ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ،جامعة بومرداس، ص4 .

10 ـ سرين عثمان أحمد إسماعيل (2016، مارس)، دور اقتصاد الظل في الدخل الولائي في السودان ،دراسة حالة محلية بورتسودان للفترة (2005 .2013) اطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، ص14 .

11 ـ منظمة العمل الدولية، العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم (القضايا المفاهيمية الرئيسية) جنيف،2002 ،ص4،عن الموقع الالكتروني: www.ilo.org ,le 10/11/2018

12 ـ مجدي المالكي (2000، كانون الأول)، حسن لدادوة ،ياسر شلبي ،مشاريع القطاع غير المنظم في الضفة الغربية وقطاع غزة (دراسة حالات)، معهد أبحاث السياسات الاقتصاد الفلسطيني (ماس)،القدس ،رام الله ،فلسطين ، ص 18 .

13 ـ زعلاني محمد (2011، ديسمبر)، شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة الى الاقتصاد الجزائري (تأصيل المعنى ـ بحث في الأسباب والآثار) ،ابحاث اقتصادية وادارية ،العدد 10، ص198، الموقع الالكتروني :www.revues.univ-biskra.dz ;le12 /11/2018

14 ـ نسرين يحياوي (2016، ديسمبر)، الاقتصاد الموازي في الجزائر (الحجم ،الأسباب والنتائج) ،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية ،العدد 6،جامعة أم البواقي، الجزائر، ص294 .

15 ـ علياء المهدي، القطاع غير المنظم في الدول العربية، المحور الخامس، تقرير الدول العربية ، جمهورية مصر العربية ،2015،ص243،عن الموقع الالكتروني :www.alolabor.org ,le 08/11/2018

16 ـ بن موسى كمال (2013)، براغ محمد ،ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ،أسبابه وآثاره ،المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ،العدد 4، الجزائر، ص206. الموقع الالكتروني :www.asjp.cerist.dz ;le 04/11/2018

17 ـ نسرين يحياوي ،مرجع سبق ذكره ،ص295 .

18 ـ فريديريك شنايدر، دومينيك انستي، مرجع سبق ذكره، ص11 .

19 ـ نسرين يحياوي ،مرجع سبق ذكره ،ص295.

20 ـ حسين عبد المطلب الاسرج (2010)، انعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري، ص6، الموقع الالكتروني :www.researchgate/net,le10/11/2018